

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



JSIE BISKRA
JOURNÉES SCIENTIFIQUES INTERNATIONALES SUR L'ENTREPRENEURAT

الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية

بعنوان

آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق

أيام 05/ 04/03 ماي 2011

تجربة الجزائر في دعم الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الاسم واللقب: سهام عبد الكريم

الرتبة: أستاذة مساعدة قسم أ

الهاتف: 05.52.55.45.42

البريد الإلكتروني: souha09dz@yahoo.fr

جامعة: جامعة سعد دحلب البلدية



الملخص

لقد عملت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على وضع إستراتيجية لدعم الإبداع التكنولوجي في هذا القطاع، حيث تم عرض هذه الفكرة في مداخلة ألقاها وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجلس الحكومة سنة 2004 وتم الانتهاء من تحضيرها في فيفري 2007، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تطوير القدرات التكنولوجية لهذه المؤسسات قصد تحسين مردوديتها وتنافسيتها خاصة مع تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على الأسواق الخارجية وذلك من خلال إدماج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن المحيط العلمي والتكنولوجي عن طريق إنشاء مديرية فرعية دائمة للبحث على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعمل بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.



المداخلة

نالت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا من قبل مختلف الدول، نظرا لمساهماتها الفعالة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فهي تعد إحدى الحلول الأسلسية للقضاء على البطالة، كما تلعب دورا هاما في زيادة الناتج الداخلي الإجمالي والصادرات، لذا يعتبر هذا القطاع أداة فعالة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد سعت الدولة الجزائرية إلى تحسين تنافسية مؤسسات هذا القطاع خاصة مع سعيها لتحرير تجارتها الخارجية وتوقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مما يزيد من حدة المنافسة، ويعتبر الإبداع والابتكار والتشجيع على البحث والتطوير من أهم مقومات تحقيق الميزة التنافسية والارتقاء بمستوى الأداء إلى مستوى تنافسي من حيث السعر والجودة، وقصد تحقيق هذا الهدف قامت الدولة الجزائرية بوضع إستراتيجية لدعم الإبداع التكنولوجي في هذا القطاع للنهوض به وتأهيله إلى المستوى المطلوب.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا في السؤال التالي:
ما هي أهم الإجراءات التي رسمتها الدولة الجزائرية لدعم الإبداع التكنولوجي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم بحثنا إلى أربعة محاور رئيسية هي كما يلي.

أولا: ماهية الإبداع التكنولوجي وواقعه في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

1. تعريف الإبداع والإبداع التكنولوجي:

يعتبر مصطلح الإبداع من أكثر المصطلحات شيوعا في الوقت الراهن في مواضيع الإدارة، وتم تعريفه من طرف العديد من الباحثين، وقبل تعريف الإبداع التكنولوجي نتطرق إلى تعريف الإبداع والذي يعبر عن كل الأعمال التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للحصول على نتائج إيجابية في كافة الميادين.ⁱ
وينقسم الإبداع إلى نوعين أساسيين أولهما هو الإبداع التكنولوجي، ويخص الإنتاج أو التحسين في المنتجات وطرق الفن الإنتاجي، أما الثاني فهو الإبداع التنظيمي ويخص إدماج وتغيير إجراءات وطرق التسيير والتنظيم، وهذا النوع هو إبداع غير مادي ويهدف إلى تحويل وإعادة تنظيم طرق وأساليب التسيير والمعارف المكتسبة من أجل جعل سلوك المنظمة والأفراد أكثر ايجابية وفعالية.ⁱⁱ
وعليه يمكن تعريف الإبداع التكنولوجي على أنه تلك العملية التي تتعلق بالمستجدات الايجابية والتي تخص المنتجات بمختلف أنواعها وكذا أساليب الإنتاج.ⁱⁱⁱ



أما في إطار السياسة الجزائرية لترقية الإبداع التكنولوجي فيعرف على أنه الاستخدام العقلاني للأفكار الجديدة باستعمال الوسائل التكنولوجية وغيرها، من أجل تقديم سلع وخدمات أو طرق جديدة لإنتاجها بحيث تشكل سر نجاح المؤسسة.^{iv} وعليه فإن الإبداع التكنولوجي هو كل جديد أو كل تحسين صغير أو كبير في المنتجات وأساليب الإنتاج الذي يحصل بمجهود فردي أو جماعي، والذي يثبت نجاحه من الناحية الفنية أو التكنولوجية وكذلك فعاليته من الناحية الاقتصادية (تحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف).³

وما تجدر الإشارة إليه هو التمييز بين مصطلحي الإبداع والابتكار ففي غالب الأحيان يستعملان للتعبير عن مفهوم واحد، إلا أن بعض الكتاب المتخصصين يميلون إلى التفريق بينهما، فالابتكار يتعلق باستكشاف فكرة جديدة مميزة، أما الإبداع فيتعلق بوضع هذه الفكرة موضع التنفيذ على شكل عملية أو سلعة أو خدمة تقدمها المؤسسة لزبائنها، وإذا كان الابتكار عام متعلق بالأشخاص فإن الإبداع يتعلق بالمؤسسة وبنشاطها الإنتاجي والتسويقي. ومن هذا المنطلق يمكن القول أن معظم الأشخاص يمكن أن يكونوا مبتكرين إذا توفرت لديهم الظروف المناسبة لذلك. كما أن التفكير الابتكاري يمكن تعلمه والتدريب عليه وهو بصفة عامة يسبق الإبداع ويقف كأحد شروط نجاحه، إذن وحتى لو كان لكل مصطلح مدلوله الخاص، فهما متلازمان.^v

2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي:^{vi}

- تشغل من شخص واحد إلى مائتين وخمسين (250) شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي الملياري (2) دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار جزائري؛
- تستوفي معايير الاستقلالية.

فالمؤسسة المصغرة هي المؤسسة التي تشغل من 01 إلى 09 أشخاص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 10 ملايين دينار جزائري، أما المؤسسة الصغيرة فهي المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 100 مليون دينار جزائري، أما المؤسسة المتوسطة فهي المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250 شخص ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون وملياري دينار جزائري أو التي تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100 و 500 مليون دينار جزائري.

وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة بالعديد من الخصائص وأهمها قدرتها على التجديد والإبداع بصفة سريعة خصوصا في فنون تمييز السلع والتعبئة والتغليف حسب حساسيات ورغبات السوق وبمعدل يتفوق على نظيره في المؤسسات الكبيرة أحيانا، كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موقعا مهما لتنمية مهارات الرياديين





الضرورية لنمو أي اقتصاد معاصر، فالاقتصاد الذي تهيمن عليه مؤسسات كبيرة وبيروقراطية لا يوفر فرصا كهذه، الأمر الذي يؤدي إلى تراجعها، ولعل أحد أسباب انهيار اقتصاد الدول الاشتراكية هو خنق المبادرات الذاتية والمهارة في إقامة أعمال جديدة.^{vii}

وتحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري ولعل السبب الأساسي في ذلك يعود إلى تعدادها الواسع والذي أخذ يتطور من سنة لأخرى، ففي سنة 2008 بلغ عددها 519.526 مؤسسة، وتطور هذا العدد ليبلغ 625.069 مؤسسة سنة 2009.^{viii}

3. واقع الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

وصلت مختلف الدراسات والأبحاث التي تم القيام بها في الجزائر فيما يخص العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشاطات الإبداع والابتكار إلى ما يلي:^{ix}

- العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعة هي صعبة وغير مدعومة؛
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل عدم الابتكار فهي تعرف جمودا في مجال الإبداع والابتكار، البحث والتطوير، إضافة إلى عدم قدرة مراكز البحث على القيام بنقل فعال وملمس لنتائج أبحاثها للمؤسسة؛
- اليقظة التكنولوجية المنتشرة حاليا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي غير منظمة في إطار إجراءات محددة وأهداف دقيقة؛

- عدم وعي مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية الإبداع كعامل أساسي لدعم تنافسيتها وتحسينها وهذا راجع لنقص الاهتمام بالتقرب من الجامعات ومراكز البحث؛
- النشاطات المتعلقة بالبحث والتطوير عادة ما تكون مكبوحة بسبب قلة الإجراءات الدافعة، هذا إلى جانب قلة التمويل اللازم لذلك، بالإضافة إلى الصعوبات المرتبطة بتسويق النتائج؛
- يعتبر البحث كنظام يحتاج إلى مبالغ مالية معتبرة ويدمج حول عملية البحث ذاتها بعض الوزارات والصناعات والمنظمات المحلية والدولية وكذا منتجي المعلومات العلمية والتقنية.

ثانيا: أهداف وإجراءات دعم الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

لقد قامت الدولة الجزائرية بتجسيد سلسلة لترقية وتطوير التقدم التقني في إطار النظام الوطني للإبداع الذي سيتم تطويره في اتجاهين، يتعلق الأول بتبني سلسلة إبداع تحدد مجموعة من المساعي والأهداف المتلسقة وتطوير برامج العمل، ويتعلق الاتجاه الثاني بإقامة مجموعة من المؤسسات والهيئات والتنظيمات المكلفة بتنفيذ ومتابعة هذه السياسة.

1. أهداف دعم الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

تتمثل الأهداف الرئيسية لإستراتيجية دعم الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أهداف إستراتيجية وأخرى عملية نلخصها فيما يلي:^x





أ- الأهداف الإستراتيجية:

تتمثل الأهداف الإستراتيجية لدعم الإبداع التكنولوجي في ترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية وسياسة الانفتاح التي تطبع الاقتصاد الجزائري، حيث يمثل الإبداع الضمان الأساسي لاستمرار المؤسسة في نشاطات الإنتاج والتسويق بلستعمال طرق جديدة للتسيير من خلال إيجاد علاقة تعاون بين عالم البحث والمؤسسة وإنشاء جسور فعالة بين القطاعين.

ب- الأهداف العملية:

تتمثل أهم الأهداف العملية المراد تحقيقها من خلال إستراتيجية دعم الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الآتي:

- تشجيع العمليات الإبداعية على مستوى المؤسسة؛
- تعزيز القدرات التكنولوجية ولستعمال التكنولوجيا الحليدة في مجال الإعلام والاتصال (تكنولوجيا المعلومات والاتصال)؛
- تطوير قدرة المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة على الإبداع والابتكار من أجل تسهيل التكيف مع المستجدات التكنولوجية؛
- تحسيس مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية الإبداع التكنولوجي في ترقية تنافسيته وذلك مطابقة مع متطلبات اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة؛
- التقليل من معدل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة من خلال المشاتل ومراكز التسهيل ومختلف الآليات المناسبة؛
- تحسين محيط أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتكيف مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التمكّن من الصمود في وجه المنافسة المتنامية سواء على المستوى المحلي أو الدولي؛
- تعزيز العلاقات بين السلطات العمومية ومنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية؛
- تقوية العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات ومختلف مراكز البحث؛
- يعتبر الإبداع بالنسبة للمؤسسة بمثابة سلاح تنافسي من شأنه تغطية احتياجات جديدة؛
- التحكم في تسيير التكاليف وتخفيض أسعار البيع؛
- تدعيم سياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية.

2. إجراءات دعم الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.





في إطار الإستراتيجية الوطنية لدعم الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة تم وضع جملة من الخطوات والإجراءات من أجل تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة وتحسين تنافسيتها إلى المستوى العالمي وتمثل أهم هذه الإجراءات فيما يلي:^{xi}

أ- تحضير السياسة الوطنية لدعم الإبداع التكنولوجي:

ويتكون هذا الإجراء من تقاطع سياستين هما:

- سياسة البحث العلمي الوطني؛

- سياسة الإبداع التكنولوجي لاسيما على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فالمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشكل كبير يتمثل في عدم قدرتها على انجاز البحوث والدراسات التطبيقية نظرا لافتقارها للإمكانيات الكفيلة بتحقيق ذلك مما يجعلها في حاجة إلى مساعدة الدولة والسلطات العامة المعنية بذلك.

ويمكن للدولة القيام بذلك من خلال تحديد قطاعات النشاط الأكثر أهمية، ثم تكوين فرق بحث متخصصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإبداع والابتكار أو لستعمال اللجان القطاعية الموجودة فعلا وتوجيهها بصفة محددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد إعداد قائمة من المنتجات (أو الإجراءات) الجديدة لتطويرها، مع مراعاة معايير الفعالية مثل: معدل النمو المتوقع، المردودية العالية، إنشاء مناصب عمل جديدة وتطوير وترقية الصادرات، إضافة إلى المزايا النسبية التي تتمتع بها الجزائر كوفرة الموارد، القرب من الأسواق الكبيرة والعالمية، الخبرات المتقدمة ودعم الدولة وأولويتها للقطاع.

وفي هذا السياق تم في 27 جويلية 2001 إمضاء بروتوكول بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي يهدف لسلسا إلى إيجاد الظروف الملائمة للتكفل بانشغالات مؤسسات هذا القطاع في إطار المساعي الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تعبئة طاقات القطاعين من أجل ترقية التميز في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى تسهيل انتقال المعلومات العلمية والتقنية بين مؤسسات القطاعين.^{xii}

ب- إنجاز دراسات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة:

تتعلق هذه العملية بإجراء دراسات من أجل تحديد نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قامت بانجاز ابتكارات، والمؤسسات التي تملك القدرة على الإبداع، ويقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة أو المبتكرة هي تلك التي قامت خلال السنوات الخمسة الأخيرة بالإنفاق على عمليات البحث، أو تلك التي أنتجت فعلا منتجات "جديدة" هي في مرحلة التطوير أو التسويق، ويتمثل الهدف من تلك الدراسات في التمييز بين المساعدات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة والمساعدات الإضافية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة.





وتتعدد المساعدات التي تقدمها الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة فهي تشمل الجوانب المالية، الخبرة في مجال الملكية الفكرية، دراسة السوق والمحيط، التشخيص الداخلي، تسيير المشاريع، المجالات العلمية والتكنولوجية وتزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإطارات المؤهلة والمختصة في الإبداع.

ج- تكوين شبكات محلية للبحث والإبداع والابتكار:

تتعلق هذه العملية بإنشاء شبكات إقليمية للبحث في الإبداع والابتكار على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تجمع بين كل الجهات الفاعلة في الإبداع ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، باحثين من القطاع العام والخاص، صناديق رأسمال المخاطر المستعدة للاستثمار في الاختراعات المستقبلية... وتمثل مهام الشبكات المحلية للبحث والتطوير في:

- تحليل تطورات الأسواق المستهدفة؛
- تحديد الفرق متعددة الاختصاصات والباحثين المتخصصين حسب قطاع النشاط؛
- تحديد المتطلبات التكنولوجية الواجب توفيرها لكل نوع من احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الاستعانة بالأشخاص المختصين في المجال التكنولوجي والإداري بما في ذلك المساعدات الخارجية؛
- تزويد أعضاء هذه الشبكات بالمعلومات المختلفة عن طريق المؤتمرات، الأيام التقنية والمنشورات؛
- تقييم مدى تناسق المشاريع المقدمة خصوصا مدى ملائمتها مع الأولويات المحددة من قبل المسؤولين عن الشبكات المعنية وعلاقتها بتوجهات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التشغيل وفرص العمل، النسيج الصناعي والتوازن الجهوي ودرجة الإبداع الموجود بها ومدى توفر الأسواق؛
- توفير إمكانيات ووسائل العمل المتعلقة بالبنية التحتية، التجهيزات والمعدات، فرق العمل ومصادر التمويل؛
- تنسيق العمل الداخلي بين أعضاء الشبكة وتمكينها من التفاعل مع المحيط الخارجي خاصة مع الشبكات الإقليمية الأخرى وحتى الشبكات العالمية من أجل تبادل الخبرات.

إن هذه الشبكات تجمع العديد من المنظمات والهيئات المحلية المعنية بالبحث والتطوير والإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المخابر العامة والخاصة، معاهد التسيير والهندسة، الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث وتطوير التكنولوجيا، الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى هيئات إدارة هذه الشبكات مثل مجلس الإدارة والمستشارين التكنولوجيين.

د- تقديم الدعم الوثائقي:

ينطوي هذا الإجراء على إنشاء وثائق الدعم اللازمة لتنفيذ المهام الموكلة لهذه الشبكات، ويكون ذلك من خلال وضع وتحديد المواصفات الوطنية التي تمكن الشبكات من توافق وتلنسيق طرق وأساليب عملها، وهذا يمكن من التنسيق الوطني للتوجهات الكبرى والسيلسات المسطرة من طرف السلطات العمومية فضلا عن الاستفادة من الشبكات الأخرى من





التجارب الايجابية، كما يتضمن هذا الإجراء إعداد حولية لمهارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة سواء على مستوى إدارة مشاريع الإبداع أو الدراسات، حيث يمكن لهذه المهارات أن تأتي من خلال الشراكة الأجنبية في حالة غياب وجودها على المستوى الوطني.

هـ - تكوين مديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من الضروري توفير برامج تكوينية موجهة لمديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المبدعة منها في بادئ الأمر) وذلك لتطوير روح المبادرة لدى هذه المؤسسات، ويتمثل الهدف من هذا التكوين هو إيجاد بعض الممارسات المتطورة والتي أثبتت نجاحها في الدول المتقدمة، في حين أنها على المستوى الوطني لا تزال غير مطورة بشكل كافي مثل الاعتماد في اكتساب موقع تنافسي على القياس المقارن، التفكير في المستقبل، المرونة والسعي نحو النمو المستمر بما في ذلك الشراكة.

وفي نفس الوقت يجب تكوين عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة في المسائل المتعلقة بالابتكار، تقنيات الإبداع وتسيير المشاريع، دراسة الأسواق، حساب وتحليل التكاليف ومواكبة التكنولوجيا الجديدة.

كما يشمل هذا الإجراء تكوين الأفراد المكلفين بالإبداع على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقوم الدولة بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توظيف إطارات جامعية (مهندسين وباحثين) متخصصة في البحث والتطوير يقومون بتكوين فرق داخلية في تلك المؤسسات، وتساهم الدولة في إطار هذه السلسلة بتمويل جزء من الأجر (من 20% إلى 30%) طيلة سنتين أو ثلاثة سنوات الأولى من التعيين.

هذه الإجراءات من شأنها أن تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة وتجعلها تتمتع بيهيكل ملائم للإبداع بأقصى قدر من الكفاءة.

و - تنظيم المسابقات الوطنية:

بمبادرة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي يتم تنظيم مسابقات وطنية من أجل اختيار أحسن المشاريع المنشئة لمؤسسات صغيرة والمتوسطة مبدعة، حيث يتعين على الدولة مساعدة تلك المشاريع، من خلال مجموعة من الخدمات في مرحلة الانطلاق، هذا الاختيار يسمح بزيادة مصداقية هذه المشاريع لمصادر أخرى للتمويل، أما عن الجوائز المقدمة للعناصر المختارة فهي تكمل عملية المساعدة وتحفيز الباحثين.

ثالثا: وسائل دعم الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

قصد تحقيق الأهداف المسطرة عمدت الدولة الجزائرية على استخدام الوسائل التالية:

1 - إنشاء المحاضن:





وتتمثل هذه الوسيلة في إنشاء محاضن الإبداع التكنولوجي التي تهدف إلى تحقيق هدف كلي يتمثل في دعم الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقة الشاب الجامعي المبتكر، إضافة إلى أهداف أخرى نوعية أهمها ما يلي: ^{xiii}

- إيجاد جسور تواصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات ومراكز البحث؛
- استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نتائج البحث؛
- إطلاع الباحثين على الاحتياجات التكنولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المنتج وطرق الإنتاج. كما تتولى المحاضن القيام بالمهام التالية:
- استقبال ومرافقة لسنوات محددة مشاريع إنشاء مؤسسات إبداعية؛
- ربط حاملي المشاريع مع مختلف أجهزة المعلومات التكنولوجية، الاقتصادية، التجارية، المالية والصناعية؛
- مرافقتهم في كل المجالات التي لها علاقة بهذا النوع من المشاريع من إدارة، قانون، تكنولوجيا وتسويق؛
- تكوينهم في اختصاصاتهم وفي اختصاصات أخرى ثم تقدم لهم خدمات استشارية، ويتم إيوائهم إلى غاية أن يحصلوا على مقرات صناعية محددة.

لقد تم الإعلان الرسمي عن المراسيم التي حملت إنشاء المحاضن في 5 نوفمبر 2005، عدد المحاضن التي تم اختيارها هي إحدى عشر حاضنة، تم إقامتها في الولايات الكبرى في الجزائر، تعمل تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- إنشاء وتعزيز المراكز التقنية:

يعرف المركز التقني بأنه الهيكل الذي يهدف إلى دعم تنافسية المؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، حيث يتم هذا الدعم على جانبيين هما: ^{xiv}

- الرفع من المستوى التكنولوجي بالتحكم بتحويل التكنولوجيا لفائدة المؤسسات؛
 - توفير خدمات متنوعة بتكلفة منخفضة بفضل الاستعمال المشترك للوسائل.
- هذه المراكز تقيم علاقات تكاملية مع مخابر البحث الجامعية، بحيث إذا كانت هذه الأخيرة هي مكلفة بتطوير العلوم الأساسية فإن المراكز التقنية هي مكلفة بتجريب نتائج البحوث والاستفادة منها في تطوير المؤسسة. وعلى هذا الأساس فإن الهدف الأساسي للمراكز التقنية هو رفع المستوى التكنولوجي والمساهمة في نشر الإبداع والابتكار الذي يمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحسين تنافسياتها.
- لقد قامت السلطات الجزائرية بإنشاء مراكز تقنية بهدف مرافقة ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطوير مشاريعها مثل مركز الدرسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء CETIM، والمركز الوطني للتكنولوجيا





والمراقبة CNTC. هذه المراكز ينبغي تعزيزها وتجهيزها بالمسائل اللازمة والتي تمكنها من تنفيذ إجراءات دعم الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها إلى المستوى المطلوب وفي الوقت المحدد.^{xv} وتحتوي الجزائر على أكثر من 20 جهاز تقني لدعم المؤسسات وذلك في مجمل النشاطات الاقتصادية، وتعمل هذه المراكز على ضمان مرافقة تقنية ودعم تكنولوجي مختص، وتعد هذه المراكز بمثابة أدوات دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم مختلف الخدمات الهادفة إلى تحسين طاقاتها على المستوى التقني.^{xvi}

3- منح المساعدات المالية والجبائية:

وتتعلق بالمساعدات المالية والجبائية المقدمة من طرف الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة، فالممولون من أفراد وبنوك لا يخاطرون في المراحل الأولى لمشاريع الابتكار حيث تكون مخاطر عدم النجاح كبيرة وهنا على السلطات العمومية التدخل من أجل تكملة المساهمات الشخصية للمنظمين. ويمكن أن تأخذ هذه المساعدات عدة أشكال كأن تكون تسبيقات ومساعدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها مشاريع إبداعية، أو مساعدتها على تحمل تكاليف الابتكار والبحث والتطوير إضافة إلى منحها تخفيضات جبائية أو تمويلها بقروض بنكية.

4- إنشاء مرصد للإبداع:

إن المساعدات التي تقدمها السلطات العمومية ليست مساعدات مالية فقط وإنما تمس كل محيط المؤسسة، وكذلك في مجال المعلومات حيث من الضروري إنشاء معهد (مرصد) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل: - إعلام وتكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة حول أنظمة حماية الملكية الفكرية وذلك من أجل حماية وتشجيع المبدعين؛ - إعداد مؤشرات المقارنة مع دول أخرى، هذه المؤشرات ستكون بمثابة معايير تستعملها السلطات العمومية للحكم على النتائج وتقييمها ووضع الأهداف المسطرة؛ - كما يهدف مرصد الإبداع إلى تعزيز قاعدة المعارف والمعلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها، لاسيما فيما يتعلق بإجراءات الإبداع.

رابعا: الجائزة الوطنية للإبداع لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قامت الدولة الجزائرية باستحداث جائزة وطنية للإبداع والابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تشجيع هذه المؤسسات على تفعيل البحث العلمي وترقية التكنولوجيا الجديدة في مراحل إنتاجها، وتطوير أداءها وأنماط تسييرها، وتحسين خدماتها، في ظل المنافسة الوطنية والدولية.

1. تقديم الجائزة:





تم استحداث جائزة وطنية للإبداع والابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-323 المؤرخ في 14 أكتوبر 2008، وبناءا عليه فإنه تخصص جائزة لمكافأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة وتشجيعها وتمثل هذه الجائزة في ميداليات وشهادات استحقاق ومكافآت مالية لأحسن المؤسسات المبدعة والمبتكرة، ويقدر مبلغها ب: xvii.

1.000.000 دج للفائز الأول،

800.000 دج للفائز الثاني؛

600.000 دج للفائز الثالث.

ويتم تسليم هذه الجائزة من طرف الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنويا خلال احتفال يتم تنظيمه باقتراح من لجنة الجائزة والتي يرأسها رئيس ذو كفاءة عالية في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا والذين يعينه وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى مجموعة من الأعضاء وتكلف هذه اللجنة بما يلي:

- تحديد مختلف المجالات المتعلقة بالجائزة؛

- تحديد معايير الانتقاء؛

- تقييم الأعمال وأثارها على تحسين أداء المؤسسة ومحيطها؛

- اختيار المؤسسات الفائزة بالجوائز.

وفي سنة 2009 وتحت شعار "الابتكار مفتاح التنافسية وقاطرة التنمية الاقتصادية المستدامة" أعلنت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عن تنظيم المسابقة ولأول مرة لنيل هذه الجائزة لمكافأة وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة والمبتكرة،^{xviii} كما تم الإعلان عن هذه المسابقة في طبعها الثانية سنة 2010.

2. أهداف الجائزة الوطنية للإبداع:

تهدف الجائزة الوطنية للابتكار إلى دعم الإبداع واستخدام البحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين قدراتها التنافسية.

ومن شأن هذه الجائزة أن تكافئ وتشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي حققت ابتكارات وإبداعات من المنتجات، العمليات أو التنظيم من أجل قيادتهم ودفعهم نحو التميز.

إن المشاركة في المسابقة من أجل الحصول على الجائزة الوطنية للابتكار تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من: xix

- اختيار النهج الذي يحسن القدرة التنافسية للمؤسسة؛

- إدراك وتقدير الجهود والابتكارات التي قدمتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة،

- تعزيز صورة المؤسسة من خلال الجائزة الوطنية للإبداع والابتكار؛

- تحفيز وإشراك الإطارات الجامعية الذين ينشطون داخل المؤسسة؛





- إعلام زبائن المؤسسة بالابتكارات المحققة من طرفها.

3. شروط المشاركة في المسابقة الوطنية للإبداع:

يتكون ملف الترشيح لنيل جائزة الإبداع من الوثائق التالية:xx

- نسخة من القانون الأساسي المتضمن إنشاء المؤسسة؛

- بطاقة تقنية عن المؤسسة؛

- بطاقة تقنية تلخيصية عن العمل المقترح للجائزة؛

- أصل ومرجعية العمل المنجز؛

- وثيقة توضح الامتيازات التكنولوجية والاقتصادية للإبداع المحقق.

كما يجب على المؤسسة سحب وملاً استمارة الترشيح واستبيان خاص بالجائزة.

وأيضاً يجب على المؤسسة أن ترفق ملف الترشيح بكافة المعلومات المتعلقة بالمؤسسة والابتكارات المقدمة (جداول

ومخططات تشرح الابتكارات بصفة تفصيلية ودقيقة)، ويتم إيداع الملف لدى الأمانة التقنية على مستوى لجنة الجائزة

والتي تتولى عملية التقييم (يتم تقييم الابتكارات المحققة في السنة السابقة).

ويتم اختيار المؤسسات المستفيدة من الجائزة الوطنية للابتكار وفق الخطوات التالية:

- إيداع ملف الترشيح للمسابقة الوطنية للابتكار؛

- التقييم الأولي (المبدئي): تقوم لجنة الجائزة عند الضرورة بإجراء دراسة معمقة وشاملة، بما في ذلك زيارة ميدانية

لمعينة وفحص بعض عناصر الإبداع؛

- تبقى المعلومات الواردة في الطلب سرية؛

- يتم تسليم الجائزة خلال احتفال تنظمه وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتم إبلاغ المؤسسات المشاركة في

المسابقة بموعد ومكان الاحتفال؛

- المشاركة في مسابقة الجائزة الوطنية للابتكار هي مجانية؛

- تتألف لجنة الجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجموعة مختلفة من الأفراد ذوي

الكفاءات والمهارات في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا، ومدراء عامين للمؤسسات مكلفين بتثمين نتائج البحوث،

الملكية الصناعية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وممثلي جمعيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- يمكن أن يدعم لجنة الجائزة الوطنية للابتكار مجموعة من الخبراء المؤهلين في مختلف المجالات من أجل مساعدتها

على أداء وانجاز مهمتها والمتمثلة في تقييم الابتكارات.

4. نتائج المسابقة في طبعها الأولى والثانية:

أ- نتائج الطبعة الأولى (سنة 2009):





تمثلت نتائج الطبعة الأولى للمسابقة والتي شاركت فيها 37 مؤسسة جزائرية صغيرة ومتوسطة في فوز مؤسسة مسونة للصيانة الالكترونية بالمرتبة الأولى مكافأة لها على اختراعها لجهاز يمكن المرضى الموجودين بالمستشفيات من نداء أعوان الطب من خلال الضغط على زر جهاز موجود بجوارهم، وما يميز هذا الجهاز هو نظامه للتحكم عن بعد الذي يمكن للمريض تشغيله أو توقيفه باستعمال نفس الزر وكذلك شكل علبته الصغير جدا، وتحصل على الجائزة الثانية "المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة" "آتاك انفونت" مكافأة على إنجازها لكاشف لتسرب الغاز، حيث يمكن هذا الاختراع من الغلق الأوتوماتيكي لمخارج الغاز الطبيعي والكهرباء بمجرد وجود أدنى تسرب للغاز، وسلمت الجائزة الثالثة لمؤسسة "تي سي أو غاز" لاختراعها تقنية جديدة لترخيص القنوات النحاسية من الداخل وليس من الخارج مثلما جرت العادة.^{xxi}

ب- نتائج الطبعة الثانية (سنة 2010):

شملت الجائزة الوطنية للإبداع للمؤسسات في طبعتها الثانية 38 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أثبتت مشاركتها الرسمية في التصنيفات، وهو ما يدل على رغبتها الجادة في بلوغ أعلى درجات الإبداع والابتكار كمعايير لتحقيق التنافسية، حيث عادت الجائزة الأولى لمؤسسة "بيت بات" من الجزائر العاصمة، والمختصة في إنتاج مبيدات الحشرات والقوارض تحمل صفة "بيو"، في حين عادت المرتبة الثانية لمؤسسة "اسباك" من برج بوعرييج المختصة في الهندسة الصناعية وإنتاج آلات مواد البناء والأشغال العمومية، أما المرتبة الثالثة فقد كانت من نصيب مؤسسة "أم سي أل وهران"، المختصة في إنتاج الأسرة والأفرشة.^{xxii}

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكننا الخروج بجملة من النتائج وأهمها ما يلي:

- تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية نظرا للخصائص الفريدة التي تميزها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة مما يستدعي الاهتمام الجدي بهذا القطاع.
- إن سعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة يتم بالسعي وراء تحقيق كل مقومات التميز ويعتبر الإبداع أحد أهم هذه المقومات باعتباره الأساس في ذلك.
- فناعة من الدولة الجزائرية بأهمية الإبداع والابتكار في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع تزايد حدة المنافسة التي أفرزتها ظاهرة العولمة وما صاحبها من تحرير وانفتاح اقتصادي فقد سعت جاهدة إلى وضع جملة من الآليات والأدوات والإجراءات التي من شأنها أن تمنح دفعا قويا لهذا القطاع من خلال تشجيع المؤسسات المبدعة، أو التي تملك القدرة على الإبداع والابتكار بطريقة تسمح بالرفع من تنافسيتها من خلال نشر ودعم الفكر الإبداعي كأساس لعملية تحسين أداء المؤسسة وكبديل لمقاومة المنافسة غير المتكافئة مع المؤسسات الكبرى.





- من أجل إنجاح إستراتيجية دعم الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة فمن الضروري إيجاد محيط تشريعي وتنظيمي ملائم من أجل تامين نتائج البحث والإبداع والابتكار وتطويرها.
- تعتبر المساعدات المقدمة من طرف الدولة وكل أشكال المرافقة والدعم بمثابة أداة لئسلسية لتطوير البحث والإبداع التكنولوجي وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هذا المنطلق فإن الهدف هو خلق جسور عملية فعالة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعالم البحث والتطوير من أجل التحفيز على الإبداع.
- تعتبر الجائزة الوطنية للإبداع والابتكار بمثابة آلية تدعم المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة وتحثها على البحث والتطوير، وبالتالي فإنها تكافئ وتشجع المؤسسات التي حققت ابتكارات وإبداعات من أجل قيادتها ودفعها نحو التميز.

المراجع

- ⁱ : قريشي محمد، الإبداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية، مجلة علوم إنسانية، متاح على الرابط <http://www.ulum.nl/d63.html>. 2011. 10 فيفري
- ⁱⁱ : بن نذير نصر الدين، الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 02.
- ⁱⁱⁱ : سعيد أوكيل، اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 1994، ص 33.
- ^{iv} : Mustafa Benbada, conseil du gouvernement sur: Innovation Technologiques pour les PME. Ministère de la PME et de l'artisanat, <http://www.pmeart-dz.org/fr/Communications.php>, date de consultation: 10 août 2010.
- ^v : بروش زين الدين، إدارة الابتكار في المنظمة من منظور إدارة الموارد البشرية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، (09-08 مارس 2005). جامعة ورقلة (الجزائر)، ص 359.
- ^{vi} : القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001، ص 5-6.
- ^{vii} . : فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، القاهرة، 2005، ص 2005.





viii : نشرة المعلومات الاقتصادية لسنة 2009، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة ، تم التحميل بتاريخ 10 سبتمبر 2010، http://www.pmeart-dz.org/ar/bulletin_2009.php، متاح على الرابط ص 05.

ix : Politiques d'appui a l'innovation dans la PME, Ministère de la PME et de l'artisanat, Algérie, février 2007, <http://www.unc.edu.dz/VersionFrancais/Documents/visioConference/PolitiquesAppui.pdf>, date de consultation 15 /02/2011, P P 11-12.

x. نفس المرجع السابق، ص ص 12-13.

xi. نفس المرجع السابق، ص ص 13-17.

xii : Mustafa Benbada, op. Cit.

xiii : السعيد بن دريمع، إستراتيجية ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول دور المناطق الصناعية في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي برج بوعرييج، 17-18 ماي 2010، ص ص 04-05.

xiv : إلياس محاك، المراكز التقنية وأهميتها في دعم القدرات الإنتاجية والتكنولوجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة تحت شعار: نحو تعزيز قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الإبداع والابتكار، الجزائر، 14-15 مارس 2010، ص 02.

xv : Politiques d'appui a l'innovation dans la PME, op.cit, P 18.

xvi : Mustafa Benbada, op. Cit.

xvii : المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 08-323 المؤرخ في 14 أكتوبر 2008 والمتضمن إحداث جائزة وطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 60 الصادر بتاريخ 19 أكتوبر 2008، ص 06.

xviii : Concours pour le prix national de l'innovation pour les PME, Année 2009, Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, http://www.pmeart-dz.org/fr/telch_documents/placard-publicitaire-fr-ar.pdf, date de consultation 15 /02/2011, P 01.

xix : Prix national de l'innovation pour les PME, Edition 2010 : objectifs, conditions de participation et questionnaire, Ministère de la pme et de l'artisanat, avril 2010, www.pmeart-dz.org/ar/telch_documents/manuel-candidature-2010.pdf, date de consultation 15 /02/ 2011, P 03.

xx. نفس المرجع السابق، ص ص 03-04.

xxi. ق و، تسليم الجوائز الوطنية للإبداع على الفائزين، جريدة المساء، بتاريخ 30 ديسمبر 2009، ص 05.

xxii : م أجاوت، في حفل تسليم الجائزة الوطنية للإبداع: بن مرادي يدعو المؤسسات للانفتاح على البحث العلمي، جريدة المساء، بتاريخ 27 ديسمبر 2010، ص 03.

